واعتدال ، وإن رأت الحكومة البريطانية أن توقف الهجرة مدة عشر سنوات على الأقل إلى أن ترى الموقف فى المستقبل فلعل هذا يكون أقرب إلى حل المشكلة من الجهات الأخرى .

« ثالثا — إن مسألة بيع الأراضى نقترح فيها أن تسن الحكومة نظاماً لحماية الملكية الصغيرة كما فعل فى مصر حتى تصون أملاك الضعفاء الجهلاء من الضياع .

« رابعا — أما المسألة الرابعة والتى هي فى نظر أهل فلسطين مهمة ، وهي شكل الحكومة فنرى أن تحلّ الحكومة البريطانية هذه القضية بينها وبين أهل فلسطين ، ونحن من جهتنا سنوصى أهل فلسطين بقدر إمكاننا واقتدارنا بالتزام السكون التام والتفاهم مع الحكومة البريطانية على هذا الأساس الذى نعتقد أنه وإن كان يهمهم فهو فى الدرجة الثانية من الأهمية بنسبة الهجرة اليهودية .

هذا ولنا الأمل العظيم فى صديقتنا بريطانيا صديقة العرب جميعاً أن تكون عند حسن ظن العرب بها فتحقق ما يتطلبه العدل لأهل فلسطين ، وتزيل ما ساور نفوسهم من الخوف على مستقبل بلادهم ومستقبلهم » .

وأما المذكرة الثانية فتاريخها شهر رجب ١٣٥٦ (سبتمبر ١٩٣٧) وقد أرسلها ابن سعود عن طريق وزارة خارجيته إلى الحكومة البريطانية عن طريق مفوضيتها بجدة ، وهذا نصها :

« ١ — لسنا فى حاجة لأن نؤكد للحكومة البريطانية الصديقة رغبتنا الشديدة فى أن نسير فى السياسة العامة التى لها علاقة بمصالحنا المشتركة على خطة موحدة متفق عليها فيما بيننا ، وقد كانت هذه خطتنا التى سرنا وما نزال نسير عليها ، بالرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تقف فى أكثر الأحيان موقفاً سلبياً من حيث عدم رغبتها فى التقيد بسياسة معينة ثابتة يسار عليها فى المستقبل ، غير أن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)